الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية وأثرها على التنمية الوطنية

شرارة فيصل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
بجامعة عبد الحميد بن باديس بالجزائر

الأستاذ الدكتور بقنيش عثمان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
بجامعة عبد الحميد بن باديس بالجزائر

إن مجال التبادل التجاري بين دول العالم ازداد انفتاحا بعد ظهور القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي انتهجت سياسة اقتصاد السوق. هذه السياسة أنتجت عدة منظمات اقتصادية دولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي في ١٩٤٧، ومنظمة التجارة العالمية التي تم إنشاؤها سنة ١٩٩٥، وبظهور هذه الأخيرة ظهرت سياسة تحرير التجارة الخارجية بين الأقطار المختلفة من العالم بدعوى إلغاء كل القيود التي تعترض مسار وحركة العوامل الإنتاجية كرأس المال والعمالة وحركة السلع والبضائع، لما لهذه السياسة من فائدة على الاقتصاديات الوطنية والدولية.

وبما أن الجزائر اتجهت نحو النظام الرأسمالي وتخلت عن النظام الاشتراكي كان لزاما عليها القيام بالإصلاحات في المجال الاقتصادي للتكيف مع هذا التوجه وتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصادي العالمي.

بناء على ما سبق توجد عدة إشكالات قانونية بالنسبة لعلاقة تحرير التجارة الخارجية بنمو الاقتصاديات الوطنية نلخصها في الإشكال التالي: ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الاقتصادي الوطني؟ وللإجابة على هذا الإشكال سيتم التطرق للمحاور التالية: **كيفية تحرير التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية. والإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر. ودور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي.**

المحور الأول: كيفية تحرير التجارة الخارجية في الاقتصاديات الدول النامية

تتخذ كل دولة منهجا وطريقا في معاملاتها التجارية مع بقية الدول والأشخاص القانونية الدولية، فمنها من يتبنى أسلوب المحاسبة ومنها من يتخذ أسلوب الحرية التجارية كأسلوب له، وكل على حسب قناعته ومدى فعاليته في مجال التجارة الخارجية، لذلك ظهر في نهاية القرن العشرين مفهوم تحرير التجارة الخارجية وهذا ما سنتطرق إليه كنقطة أولى في هذا المحور ثم نعرج لمسألة التوقيت الاقتصادي والتسلسل الزمني لبرامج تحرير التجارة الخارجية، وكنقطة أخيرة في هذا المحور نتطلع لدور الحكومة في عملية تحرير التجارة الخارجية.

مفهوم تحرير التجارة الخارجية: توجد عدة تعاريف لتحرير التجارة الخارجية لدى عدة باحثين ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي[1]: الأول: يعتبر تحرير التجارة هو عملية التخلي بشكل كلي عن القيود المفروضة على التجارة وأسعار الصرف، وهذا التفسير حاد لا يتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة. أما الثاني: فهو ما جاءت به منظمة التجارة العالمية حيث عرفت تحرير التجارة الخارجية بأنه: "الآلية التي سيتم من خلالها تخليص المعاملات والمبادلات التجارية الدولية من كافة القيود والحواجز التي تعيقها، ولكن قد تتدخل الدولة استثنائيا في بعض الحالات الخاصة، كالاستثناءات الأمنية وحالة حدوث أزمة في ميزان المدفوعات وهذا ما أقرته المادة ١٢ من اتفاقية GATT47، لكن هذا الاستثناء يزول بزوال الحالة الاستثنائية"[2].

دوافع تقرير التجارة الخارجية: ترجع دوافع وأسباب تحرير التجارة الدولية إلى ما يلي[3]:

- يعد تحرير التجارة الخارجية جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي.
- التدهور في شروط التبادل التجاري، بالأخص في مرحلة انخفاض أسعار البترول والمواد الأولية خاصة وأن أغلب الدول النامية تعتبر اقتصادياتها اقتصاديات ريعية ترتكز في الأساس على البترول.
- تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية.
- إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية ومسألة النمو الاقتصادي، ومن أمثلة ذلك التجارب الناجعة لدول شرق آسيا في هذا المجال.

وتمثل أهمية تحرير التجارة في الدول النامية في تحقيق العديد من المكاسب منها:

- تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على موازنة الميزان التجاري.
- رفع مستوى المنافسة في الاسواق المحلية مما يؤدي بالمنتجين إلى تحسين وابتكار منتجات بنوعية وجودة عالية.
- العمل على تحقيق أكبر قدر من الكفاءة بالإضافة إلى إعطاء فرصة للمستهلكين للاختيار في مجال أوسع.
- السماح للشركات من أن تستعمل كل طاقتها بما يتوافق مع ميزاتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.
- العمل على فتح باب التجارة يمكن من دخول التكنولوجيا الجديدة واستخدامها [1].

---

[1] -عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009/2010،ص 85.
[2] - ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2005،ص 187-191.
[3] - عبد الغفار غطاس، المرجع السابق، ص 58.
[1] – محمد حامد الحاج، دراسة انشاء تسهيل لدعم الاصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2000، ص 06.
[2] - حسن حضر، المرجع السابق،ص10.

- الطريقة التدريجية تمنح الفرصة لقوى المعارضة في إفشال عملية التحرير وإحباطها مما يضفي على هذه العملية الطابع السياسي.

أما دور الحكومة في عملية تحرير التجارة الخارجية فيكون بانتقالها من السياسات الانغلاقية التقليدية إلى السياسات الانفتاحية التحريرية، كما أن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية يكون من خلال مساعدة الحكومة للاقتصاد التنافسي المفتوح والموجه اتجاه السوق الدولي، ويكمن دور الحكومة في إدارة عملية التحرير في نقطتين[2]:

١. **قيام الحكومة بتحديد أهداف عملية التحرير**: ذلك من خلال التساؤل عن المساعي المراد بلوغها بالنظر إلى النظام التجاري والمالي المعتمد فيها وكذلك تحديد توقيته الزمني وتسلسل عناصره.

٢. **العمل على تسهيل المراحل الانتقالية وذلك من خلال**:

- تعويض المتضرر نتيجة التحرير.
- تسهيل عملية إعادة تخصيص وتحديد الموارد بكل دقة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الأساسية والقدرة التنافسية في مجالات متمتعة الدولة فيها بسمعة جيدة.

المحور الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر:

إن التوجه والانتقال من الاقتصاد التقليدي المخطط إلى اقتصاد السوق التي انتهجته الدولة، كان يستلزم على الدولة أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات.

يتلخص هذا التحول في مجال التجارة الخارجية في إلغاء الاحتكار التقليدي الذي تقوم به الدولة في مجال التجارة الخارجية، وتتجلى هذه الإصلاحات في عدة مظاهر،قيام الدولة بسن مجموعة من الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية وتخصيص مؤسسات وطنية مكلفة بترقية قطاع التجارة، تحسين الاستثمار،مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، عصرنة المنظومة المالية.

إصلاح النظام المحاسبي الجزائري: الدولة الجزائرية وبهدف الاستفادة من مزايا تطبيق المعايير المحاسبية من جهة، وتفادي سلبيات المخطط المحاسبي من جهة ثانية، قامت بتنظيم نظام محاسبي مالي جديد يؤدي إلى تحقيق الهدف المرجو. ففي ذي القعدة من عام ١٤٢٨ هـ الموافق ل ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ م صدر قانون ٠٧ / ١١ الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي[1]، حيث يتضمن في فصله الثاني الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما:[2]

[1] - قانون 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428ه الموافق ل 25نوفمبر 2007 م،ج ر عدد 74.
[2] - جودي محمد رمزي،"إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، العدد السادس، ديسمبر 2009،ص78.

- محاسبة التعهد (أساس الاستحقاق) : أي أن تأثيرات المعاملات والأحداث الاقتصادية يتم الاعتراف بها عندما تحدث تدفقات نقدية، هذه التأثيرات يتم تسجيلها وإثباتها في القوائم المالية المتصلة بها[1] .
- قابلية للفهم : يشترط أن تكون المعلومة المالية واضحة بعيدة عن التعقيد ليتمكن المستخدمون من فهمها .
- الدلالة : يشترط أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبة مسجلة في سجلات ووثائق ومستندات ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها، أي تكون المعلومات المالية مطابقة للعمليات والأحداث المالية التي وقعت بصدق .
- قابلية المقارنة : أي إمكانية مقارنة المعلومات المالية والبيانات المحاسبة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى، سواء كانت محلية أو أجنبية أو مقارنتها بنظيراتها في السنوات السابقة لنفس المؤسسة .
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني : ينص هذا المبدأ على ضرورة تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أي ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي، وليس حسب الظاهر القانوني، ومن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية، وهذه المبادئ التي جاء بها قانون ٠٧-١١ نفسها المبادئ التي أقرتها لجان المحاسبة الدولية[2] .
- مطالبة المؤسسات التجارية بإعداد الكشوفات المالية سنويا على الأقل[3] .
- أما القوائم المالية فتعتبر نفسها التي تم التقرير عنها من طرف لجان معايير التقارير المالية الدولية[4] .

تحسين إطار الاستثمار :

ترقية الاستثمار وضبطه : كان ذلك من خلال قيام الدولة بعدة تعديلات تشريعية وتنظيمية التي سبق القيام بها والواجب إتمامها في إطار تفعيل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذلك قانون الاستثمارات التي تمت مراجعته لتوفير مناخ قانوني ملائم لتحسين الاستثمار والشراكة مع الأجنبيين وخير مثال الشراكة مع مجمع رونو في واد تليلات لصنع سيارة سنبول SYMBOL.

لقد تم توسيع مجال الاستثمار من طرف المشرع الجزائري ليشمل كل القطاعات الاقتصادية بما في ذلك تلك التي تعتبر حيوية للاقتصاد الوطني، لكن في هذه الأخيرة اشترط المشرع الجزائري الحصول على رخصة الاستثمار[5]، ويظهر ذلك جليا في نص المادة ٠٢ من الأمر ٠١-٠٣ المعدل والمتمم[6] .

---

[1] - جودي محمد رمزي، المرجع السابق،ص79.
[2] - براق محمد، قمان عمر،أثر الاصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،يومي 29و30 نوفمبر 2011،ص3.
[3] - براق محمد، قمان عمر، المرجع نفسه،ص3.
3. جودي محمد رمزي، المرجع السابق، ص 81.
[4]- عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 145.
[6]- الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج. ر.ج.ج عدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

لكن تبقى بعض المشاكل التي تعترض الاستثمار في الجزائر من بينها عدم التحكم في التكنولوجيات الجديدة التي مازالت تعاني منها الجزائر نقصا كبيرا مما اضطرت إلى استيراد التكنولوجيا من الخارج بإتباع أساليب مختلفة في التعاون الاقتصادي؛ مما يترتب على ذلك بقاؤها في تبعية تكنولوجية للبلدان المتقدمة.

تسوية مسألة العقار: فيما يخص العقار الصناعي الذي يعتبر حجر عثرة أمام نجاح المشاريع الاستثمارية، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وهو الإصلاح الذي نرجو أن يتم استكماله على المدى القصير حيث أن هذا الإصلاح يؤدي إلى تثمين المناطق الموجودة وتطويرها وإتاحة هذه الممتلكات للمستثمر الأجنبي في ظل الشفافية بالإضافة إلى إصلاح فائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية حيث على الحكومة استصلاحه وتثمينه[1].

مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: إن مسألة تطوير الاستثمار وترقيته والعمل على نمو الاقتصاد الوطني يتطلب من الجميع المتعاملين الاقتصاديين احترام جميع قواعد الشفافية وقوانين الجمهورية، لكن في الجانب العملي هناك بعض التجار الفوضويين أو ما يسمى بالسوق الموازية أو تجار الأرصفة الذين يعملون خارج القانون،حيث قامت الحكومة في هذا المجال إلى وضع سياسة تهدف إلى القضاء على الاقتصاد غير الرسمي، وذلك بمنع ممارسة التجارة في السوق الموازية بعد أن عملت الحكومة على انشاء أسواق جوارية في كل بلدية تضم هؤلاء التجار غير الشرعيين حتى تكون لهم محلات لائقة ويمارسوا أنشطتهم وفق القانون، لكن ما يعاب على بعض الأسواق المنشأة، بعضها أنشأ في مناطق معزولة وغير مناسبة لممارسة التجارة.

عصرنة المنظومة المالية: تعتبر مسألة عصرنة المنظومة المالية ورشة كبيرة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر. على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر، وذلك عن طريق استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا، تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين؛ بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة، تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال والتطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي في برامج المؤسسات لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة[2].

المحور الثالث: دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي

سنتناول هذا المحور من خلال نقطتين: شروط التجارة " معدل التبادل الدولي " وقانون أنجل. ومضاعف التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي.

[1] - زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص206.
2- رزمان كريم، المرجع نفسه، ص 207.

شروط التجارة " معدل التبادل الدولي" وقانون أنجل:

بناء على قانون أنجل الذي يرى أسباب تدهور شروط التجارة في البلدان النامية ترجع إلى زيادة انفاق أفراد هذه البلدان على السلع المصنعة الضرورية والكمالية ويميلون إلى التقليل من إنفاقهم على الغذاء [1].

بالإضافة إلى هذا يعتقد بريتش أن تنامي ظاهرة الاحتكار في القطاع الصناعي أكبر منها في القطاع الزراعي، ومنه فإن القوة التنظيمية للصناعيين مقابل تبعثر جهود الزراعيين وهذا ما يجعل شروط التجارة تميل لصالح الصناعة [2].

بناء على ما سبق فإن مسألة ميل الأفراد إلى السلع الصناعية حسب قانون أنجل وظاهرة الاحتكار في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى عدم التحكم الجيد في التكنولوجيات الجديدة من طرف هذه البلدان النامية تجعل من المشروع الاقتصادي يفشل ولا يستطيع التنافس مع المستثمر الأجنبي، لذا وجب على أصحاب المشاريع الاقتصادية وفي مقدمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على ما يسمى بالذكاء الاقتصادي الذي يستخدم كآلية لإنجاح المشروع، ويقصد بالذكاء الاقتصاد حسب مارتر هنري: " أنه عملية البحث عن المعلومة، ومعالجتها بالشكل الذي يجعلها مفيدة ومن ثم تبليغها للأطراف المسؤولة عن اتخاذ القرار في المشروع الاقتصادي" [3].

مضاعف التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي: يعمل الباحثين على ملاحظة مدى التأثير بين الدخل وكل من الصادرات والواردات من خلال ملاحظة مدى الزيادة في الدخل بالزيادة في الصادرات وإلى مدى نقصانه بزيادة الواردات وهذا ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية.

إن مسألة الصادرات تعتبر بدل الاستثمار إذ تعتبر العملية مولدة للدخل الوطني، على عكس الواردات أين تعمل على سحب أو التهام جزء من الدخل الوطني الممكن التصرف فيه ؛و هكذا يعتبر الادخار والواردات هي المسؤولة في تسرب الحاصل في الدخل الوطني، حيث أن عوامل الزيادة في الدخل الوطني هي: الإنفاق المحلي والاستهلاك المحلي، الاستثمار المحلي والصادرات، بينما عوامل الإنقاص من الدخل الوطني وإضعافه هو مسألة الادخار والواردات.

الخاتمة:

تلعب التجارة الدولية دورا رئيسيا وهاما في تحقيق التنمية الاقتصادية لما ترجع به من فوائد وعوائد على الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد الدولي المتبادل واستغلال الفرص المتاحة، بالرغم من أن التجارة الدولية في الجزائر في وضعها الحالي غير مرضية تماما نظرا لوجود بعد المشاكل والمعوقات نذكرها كما يلي:

1- عبد الغفار غطاس، المرجع السابق، ص 79.
2. عبد الغفار غطاس، المرجع نفسه والصفحة نفسها.
3. لعور صندرة، العايب ياسين، الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم ثقافة المقاولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطلع عليه يوم 06/06/2015 في الموقع: manifest.univ-ouargla.dz/documents/.../41.docx.

١. وجود بعض المشاريع التي أنشأتها الدولة بمبالغ ضخمة دون استغلال نظرا لعدم جدواها كونها أنشأت في أماكن غير صالحة للتجارة.

٢. وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة في حالة إفلاس رغم الدعم الموجه لها من طرف الحكومة.

٣. وجود عدة أراضي صالحة للزراعة غير مستغلة وإن استغلت لا يكون الإنتاج وفق المعايير الدولية.

٤. الجزائر لها من المناطق السياحية ما يجعلها رائدة في مجال السياحة وبدلا ما يكون الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يكون اقتصاد سياحي.

ولتخطي مثل هذه المشاكل والمعوقات يقترح الآتي:

١. بالنسبة للمشاريع الاقتصادية التي أنشأتها الدولة كالأسواق الجوارية و١٠٠ محل في كل بلدية وهي الآن وكرا للمنحرفين، يفترض وضع عمال خاصين لصيانتها والحرص على نظافتها، فإن الإنعاش الاقتصادي الوطني لا يكون بإنشاء المشاريع الاقتصادية فحسب بل السهر على استمرارها.

٢. من المفترض وضع دراسة دقيقة وجيدة من طرف مختصين في المجال الاقتصادي فيما يخص أماكن وضع الأسواق والمحلات حتى تكون صالحة للتجارة وفعالة وهذا تطبيقا لفكرة الذكاء الاقتصادي وكذلك في اطار سياسة ترشيد النفقات التي سطرتها الدولة.

٣. التركيز على إنشاء مؤسسات اقتصادية تختص في المجال الفلاحي، حتى يتم رفع مستوى الإنتاج الفلاحي وذلك لتحقيق الاكتفاء الغذائي المحلي كنقطة أولى والتصدير كخطوة ثانية.

٤. الاستثمار في المجال السياحي، بجلب المستثمر الأجنبي وذلك بتوفير له المناخ الملائم للاستثمار ورفع البيروقراطية وإيجاد آليات قانونية لتطبيق النصوص القانونية التي في الغالب ما تكون حبرا على ورق نظرا لعدم رغبة بعض الأشخاص لتطوير الاستثمار وذلك نظرا لحاجة في نفس يعقوب.

قائمة المراجع:

الكتب:

- محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2000.
- ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،ط1، 2005.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

- عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009/2010.

المقالات:

- جودي محمد رمزي،"إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، العدد السادس، ديسمبر 2009.

- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

الندوات والمؤتمرات العلمية:

- براق محمد، قمان عمر،أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29و30 نوفمبر 2011.

النصوص القانونية:

- قانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428ه الموافق ل 25نوفمبر 2007 م،الجريدة الرسمية، الجزائر،عدد 74.
- الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية،الجزائر، عدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

المواقع الالكترونية:

- حسن حضر، المعهد العربي للتخطيط، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها،الكويت،2006،اطلع عليه يوم 07/ 06/ 2015 في الموقع: www.arab-api.org.
- لعور صندرة، العايب ياسين، الذكاء الاقتصادي كآلية لدعم ثقافة المقاولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطلع عليه يوم في2015/06/06 في الموقع: manifest.univ-ouargla.dz/documents/.../41.docx.